المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

# إعادة هيكلة المرافق العامة ورفع كلفة الخدمات

## النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
## العدد (4) – نيسان 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات نيسان/ أبريل 2026

## حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمركز. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه النشرة، والتي تظل مسؤولية المركز بالكامل.

## الملخص التنفيذي

تظهر نشرة أسعار المستهلك والتضخم في سوريا لشهر نيسان 2026 أن الضغوط التضخمية لم تعد ناتجة عن حركة الأسعار في السلع الاستهلاكية فقط، بل باتت مرتبطة بصورة أوضح بإعادة هيكلة المرافق والخدمات العامة، وبمحاولة تمويل العجز المالي عبر أدوات تسعير وجباية تنعكس على كلفة المعيشة والإنتاج. فقد بلغ معدل التضخم السنوي 27.5 بالمئة، وارتفع الرقم القياسي العام من 918 نقطة (سنة أساس 2021) في آذار 2026 إلى 950 نقطة في نيسان 2026، مسجلاً تضخماً شهرياً بنسبة 3.5 بالمئة.

تُظهر البيانات أن التضخم الشهري تمحور حول الخدمات والقطاعات غير القابلة للتداول أكثر من السلع الغذائية، فقد سجلت مجموعة التعليم أعلى ارتفاع شهري بنسبة 6.3 بالمئة، تلتها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 6.0 بالمئة، ثم مجموعتا التجهيزات المنزلية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.1 بالمئة لكل منهما. وعلى الرغم من أن الغذاء ارتفع بنسبة محدودة بلغت 0.4 بالمئة، فإن مجموعة السكن والطاقة بقيت المحرك الأكبر للتضخم، إذ ساهمت بنحو 75.7 بالمئة من التضخم الشهري، ما يؤكد أن مصدر الضغط الأهم في نيسان كان كلفة الخدمات الأساسية والطاقة لا الغذاء وحده.

عمقت سياسات نيسان المالية والنقدية هذا الاتجاه، فقد جاء فرض سلفة ضريبية على المستوردات، واستمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وإلزام تسليم بعض الحوالات بالليرة السورية، في سياق سعي السلطات إلى تعزيز الإيرادات والسيطرة على تدفقات القطع الأجنبي. غير أن هذه الإجراءات تنقل جزءاً من كلفة الضبط المالي والنقدي إلى المنتجين والمستوردين والمستهلكين عبر ارتفاع الكلف النهائية، والتسعير التحوطي، وتقييد السيولة التشغيلية.

كما تكشف النشرة عن استمرار التباين المكاني في الأسعار، فقد سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود أعلى معامل اختلاف بين المحافظات، تلتها مجموعتا التعليم والنقل، بما يعكس أن الخدمات المحلية والمرافق العامة أصبحت أكثر مصادر التفاوت السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية. كما سجلت محافظة اللاذقية أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 6.9 بالمئة، تلتها حلب بنسبة 5.5 بالمئة، وحمص بنسبة 5.4 بالمئة، ودرعا بنسبة 5.3 بالمئة.

على المستوى المعيشي، وصل خط الفقر المدقع للأسرة إلى 3.34 مليون ليرة سورية شهرياً، وخط الفقر الأدنى إلى 5.26 مليون ليرة، وخط الفقر الأعلى إلى 7.26 مليون ليرة. ولا تغطي أجور الموظفين الجامعيين في القطاع العام سوى 33.9 بالمئة من خط الفقر المدقع و 15.6 بالمئة فقط من خط الفقر الأعلى، بينما تغطي أجور القطاع الخاص 38.5 بالمئة من خط الفقر المدقع.

إن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والخبز مرشحة لإحداث موجة تضخمية جديدة خلال الأشهر المقبلة، بما قد يؤدي إلى ارتفاع خط الفقر الأعلى إلى أكثر من 7.55 ملايين ليرة سورية شهرياً. ويشير ذلك إلى أن الزيادة الاسمية المعلنة في الأجور، حتى عند بدء صرفها، ستبقى محدودة الأثر ما لم تُربط بكلفة المعيشة وبسياسات حماية اجتماعية مباشرة.

## قائمة المحتويات

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية ..... 1
الملخص التنفيذي ..... 2
قائمة المحتويات ..... 3
قائمة الجداول ..... 3
قائمة الأشكال البيانية ..... 3
1. تمهيد ..... 4
2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا ..... 7
3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا ..... 9
3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك ..... 10
3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات ..... 12
4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية ..... 13
5. المساهمة في التضخم ..... 16
6. التغيرات في أسعار الصرف ..... 17
7. الأجور في سوريا ..... 18
8. خطوط الفقر في سوريا ..... 19
9. محاكاة أولية لتضخم أيار 2026 في أعقاب رفع أسعار المحروقات والخبز ..... 21
10. خاتمة ..... 22
11. المراجع والمصادر ..... 24
الملاحق ..... 25

## قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر نيسان 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) ..... 8
الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر نيسان 2026 ..... 18

## قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (نيسان 2025 – نيسان 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) ..... 7
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر نيسان 2026 ..... 9
الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر نيسان 2026. 12
الشكل (4): معامل الاختلاف على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال شهر نيسان 2026 ..... 14
الشكل (5): معامل الاختلاف على مستوى المحافظات والمناطق خلال شهر نيسان 2026 ..... 15
الشكل (6): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر نيسان 2026 .. 16
الشكل (7): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال نيسان 2026 ..... 17
الشكل (8): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر نيسان 2026 ..... 19
الشكل (9): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر نيسان 2026 ..... 20

# إعادة هيكلة المرافق العامة ورفع كلفة الخدمات

## 1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطورات أسعار المستهلك ومستويات التضخم في مختلف المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بصورة منتظمة منذ تشرين الأول 2020. وتعتمد النشرة على منهجية طورها المركز لاحتساب دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، شملت تحديد مكونات سلة الاستهلاك، والأوزان الترجيحية، وآليات اختيار الأسواق. ويغطي المسح الشهري 58 سوقاً و 112 سلعة وخدمة موزعة على مختلف المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا، وفق سنة الأساس 2021 (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تعرض النشرة نتائج مسح أسعار المستهلك لشهر نيسان 2026 من خلال تحليل دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفق المناطق الجغرافية ومجموعات السلع والخدمات الرئيسة. كما تستند إلى نتائج هذا الدليل لتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في مختلف المناطق السورية، بما يتيح فهماً أكثر دقة للفروقات المكانية في مستويات الأسعار والأعباء المعيشية.

تظهر السياسات الاقتصادية والمالية في شهر نيسان اتجاهاً متزايداً نحو تعزيز الإيرادات العامة عبر أدوات نقدية وضريبية مباشرة، بالتوازي مع إعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي ووظائفها التقليدية في إدارة الخدمات والقطاعات الإنتاجية. فقد كشفت أرقام موازنة 2026 التي نشرتها وزارة المالية عن فجوة هيكلية بين النفقات والإيرادات المقدرة في ظل الركود التضخمي المستمر. بلغت النفقات المقدرة 10.516 مليار دولار مقابل إيرادات متوقعة بـ 8.716 مليار دولار، بعجز مقدر بحوالي 1.799 مليار دولار[1]. في هذا السياق، اتخذت السياسات المالية طابعاً يقوم على التحصيل المسبق للإيرادات من القطاع الخاص والمستوردين، بهدف تخفيف الضغوط المرتبطة بالعجز المالي وتمويل الإنفاق العام. ويبرز قرار وزارة المالية رقم 422 لعام 2026، بوصفه أحد الأمثلة الواضحة على هذا التوجه، من خلال فرض سلفة بنسبة 2 بالمئة على ضريبة الدخل عند الاستيراد للمبالغ التي تتجاوز 100 ألف ليرة سورية جديدة[2]. بما يعني عملياً اقتطاع جزء من الإيرادات المتوقعة قبل تحقق الدورة التجارية بشكل كامل. ويؤدي هذا الإجراء إلى تقليص السيولة التشغيلية لدى المنتجين، كما ينعكس على التكاليف النهائية للسلع في الأسواق المحلية والأسعار.

ويتصل هذا النهج أيضاً بقرارات مصرف سوريا المركزي المتعلقة بالحوالات الخارجية، ولا سيما إلزامية تسليم حوالات شركات التحويل الدولية بالليرة السورية[3]. مما يعكس سعي السلطات النقدية إلى زيادة السيطرة على تدفقات القطع الأجنبي وتعزيز الاحتياطيات المتاحة، في وقت استمرت فيه الفجوة بين

---

[1] وزارة المالية. (2026). نسخة المواطن موازنة عام 2026.

[2] نسبة السلفة الضريبية 2 بالمئة من قيمة المستوردات، أساس الاحتساب: القيمة المصرح بها في الفاتورة الجمركية + كافة الرسوم والبدلات (باستثناء رسم الإنفاق الاستهلاكي). عتبة الإعفاء: العمليات التي لا تتجاوز قيمتها 100,000 ليرة سورية جديدة. آلية التنفيذ: تقوم الهيئة العامة للمنافذ والجمارك بتحويل المبالغ لحساب الخزينة لدى مصرف سورية المركزي خلال 15 يوماً. تسوية الحساب: (المادة 5): تُسوى حسابات هذه السلفة بعد صدور قرارات اللجان الضريبية واكتساب التكليف الدرجة القطعية. وكالة سانا. (2026، 24 آذار). وزارة المالية تفرض سلفة ضريبية بنسبة 2% على المستوردين وتلزمهم ببراءة ذمة مسبقة.

[3] مصرف سوريا المركزي. القرار رقم 235 / ل. إ. بتاريخ 21 نيسان 2026.

السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، نتيجة الاستمرار بتطبيق سياسة تقييد السيولة في محاولة لاحتواء الكتلة النقدية. فقد بقي سعر الحوالات والصرافة الرسمي مثبتاً عند 11055 ليرة سورية للدولار الأمريكي حتى 25 نيسان، قبل أن يُرفع في 26 نيسان إلى 11300 ليرة. وفي المقابل، بلغ متوسط سعر السوق الموازية نحو 12922 ليرة للدولار خلال الشهر، بما أبقى فجوة واسعة بين السعرين الرسمي والموازي. أدى استمرار الفجوة بين السعرين إلى خلق ضريبة مستترة على النشاط الإنتاجي، حيث اندفع التجار نحو تسعير تحوطي تجاوز في بعض السلع الأساسية حاجز الـ 20 بالمئة مدفوعاً بتغير سعر الصرف من جهة وبتوقعات استمرار مخاطر النقل واللوجستيات المرتبطة بالأزمة الإقليمية من جهة أخرى. من جانب آخر، يُعبر قرار مصرف سوريا المركزي رقم 222/ح بتمديد مهلة استبدال العملة القديمة لـ 60 يوماً إضافية[4] عن فشل الإدارة النقدية بسحب كامل الكتلة النقدية من العملة القديمة من الأسواق لعدم قدرتها على ضخ أوراق كافية من العملة الجديدة وبطء عملية الاستبدال.

تُشير التطورات التشريعية المرتبطة بالمراسيم 44 و 45 و 46 لعام 2026[5] إلى اتجاه متزايد نحو إعادة تنظيم المرافق والمؤسسات العامة بمنطق الاستقلال المالي والإداري، بما في ذلك تحويل المؤسسة العامة للفوسفات والمناجم إلى "الشركة السورية للتعدين"، وإعادة تنظيم مؤسسات المياه ضمن نموذج أقرب إلى الشركات الاقتصادية. ولا تكمن المشكلة في مبدأ تحسين الإدارة أو رفع كفاءة الخدمة، بل في غياب ضمانات واضحة تمنع انتقال كلفة إعادة الهيكلة مباشرة إلى المستهلكين والمنتجين. فإذا ارتبطت هذه العملية بتقليص الدعم ورفع الرسوم والأسعار دون آليات تعويض وحماية، فإنها ستتحول إلى قناة إضافية لتضخم كلفة الإنتاج والمعيشة، وخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات اليومية.

وعلى الصعيد التجاري، بعد أن سمحت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير باستيراد فروج الريش والبطاطا لمدة شهر واحد وفقاً للقرارين 8 و 9 الصادرين في نهاية آذار الماضي، قامت بنهاية نيسان بإصدار القرار رقم 10 الذي أوقف استيراد مجموعة من السلع الزراعية[6] وفقاً للروزنامة الزراعية لحماية المنتج المحلي. وعلى الجانب الإقليمي ظلت الحواجز الحمائية تعيق الانسياب السلعي. فرغم فتح الحدود الأردنية في الأول من نيسان 2026، إلا أن فرض الأردن رسوم حماية مرتفعة على المنسوجات والكيميائيات السورية[7]، وضع الصادرات الوطنية في حالة عزلة اقتصادية.

على الصعيد الإقليمي، سعت سوريا إلى الاستفادة من التحولات الجيوسياسية المرتبطة بحركة التجارة والطاقة، وخاصة في ظل التوترات التي أثرت على الملاحة في مضيق هرمز. وهنا برزت محاولات لإعادة تنشيط سوريا كممر بري للتجارة الإقليمية، من خلال عمليات الترانزيت وإعادة تصدير السيارات عبر مرفأ اللاذقية باتجاه الأسواق الأوروبية[8]. كما اكتسبت مشاريع الطاقة والنقل أهمية متزايدة سواء عبر تفعيل

[4] مصرف سوريا المركزي. القرار رقم 422 / ح بتاريخ 22 شباط 2026.
[5] جريدة الثورة السورية. القرارات الرسمية. المرسوم رقم 44 لعام 2026، و المرسوم رقم 45 لعام 2026، و المرسوم رقم 46 لعام 2026.
[6] وهي بيض الطعام والفروج الطازج والمجمد (دون ذكر فترة زمنية)، والبطاطا والبصل والثوم والقثاء والكوسا (خلال الفترة من أيار حتى نهاية تشرين الأول 2026)، والبندورة والباذنجان والفليفلة الخضراء والبطيخ والمشمش والخوخ والكرز والدراق (من حزيران حتى نهاية آب)، والفليفلة الحمراء والتين والعنب والإجاص (من آب حتى نهاية تشرين الأول 2026)، والرمان (من أيلول حتى نهاية كانون الأول 2026)
[7] وكالة سانا. (2026، 02 نيسان). صناعة دمشق: رسوم الحماية الأردنية على المنتجات السورية ستؤثر سلباً في حركة التبادل التجاري
[8] الجزيرة نت. (2026، 29 نيسان). مرفأ اللاذقية يصدر أول شحنة سيارات ترانزيت إلى أوروبا.

خط الغاز العربي أو عبر نقل الفيول العراقي إلى مصفاة بانياس[9]، في ظل تقديرات وزارة المالية بتشكيل الإيرادات المرتبطة بالطاقة والنفط حوالي 28 بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة في موازنة 2026[10].

كما شهدات العلاقات مع الاتحاد الأوروبي مؤشرات على انفتاح تدريجي، تمثلت في النقاشات المتعلقة بإعادة تفعيل اتفاقية التعاون الموقعة عام 1978، بعد سنوات من تراجع التبادل التجاري بين الجانبين. وتركز المقاربات الأوروبية على تقديم دعم تقني وتعزيز دور القطاع الخاص، خاصة في مجالات إعادة الإعمار والطاقة والبنية الرقمية[11].

على الصعيد المعيشي، لم ينعكس المرسوم رقم 67 لعام 2026 الذي تضمن رفع الرواتب بنسبة 50 بالمئة وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى 12.56 ألف ليرة سورية جديدة (ما يعادل مليوناً ومئتين وستة وخمسين ألف ليرة سورية قديمة)، في تخفيف ملموس للضغوط الاقتصادية التي تواجهها الأسر السورية، إذ بقي الحد الأدنى للأجور دون نصف خط الفقر المدقع للأسرة، والبالغ في شهر نيسان 3.34 ملايين ليرة سورية قديمة وفق حسابات المركز السوري لبحوث السياسات. ما يعكس استمرار الفجوة بين مستويات الدخل وتكاليف المعيشة. ويتزامن ذلك مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والخدمات والنقل والمواد الغذائية والسكن، الأمر الذي حد من الأثر الفعلي للزيادة الاسمية في الأجور (والتي أجل تطبيقها حتى نهاية شهر أيار 2026) على القدرة الشرائية للأسر.

كما أسهمت سياسات رفع أسعار المحروقات والطاقة في زيادة الضغوط التضخمية، حيث أصبحت تكاليف الخدمات الأساسية والإنتاج والنقل تنتقل تدريجياً إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى. ويشير ذلك إلى أن جزءاً مهماً من الضغوط التضخمية خلال هذه المرحلة ارتبط بشكل مباشر بالسياسات الحكومية، أي بالإجراءات المالية والتسعيرية التي ارتبطت بإعادة هيكلة الدعم والخدمات العامة. مما يشير إلى حصول تحول في الدور التنموي للدولة، من نموذج يعتمد بصورة أكبر على تقديم الخدمات العامة والدعم المباشر للمستهلكين وللمنتجين. إلى نموذج يركز على تعزيز الإيرادات وإدارة المؤسسات العامة وفق اعتبارات مالية. ويضع هذا التحول تحديات إضافية أمام قطاعات الإنتاج والأسر، في ظل استمرار ضعف القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة. الأمر الذي يجعل مسألة الحماية الاجتماعية إحدى القضايا المركزية المهمة في المرحلة المقبلة.

[9] الشرق بلومبيرغ. (2026، 01 نيسان). العراق يصدّر الوقود براً عبر سوريا للمرة الأولى منذ عقود

[10] وزارة المالية. (2026). نسخة المواطن موازنة عام 2026.

[11] الجزيرة نت. (2026، 21 نيسان). اتفاقية التعاون السورية الأوروبية.. حين فتحت أوروبا أسواقها لسوريا

## 2. التضخم السنوي (ي-ي-٧) في سوريا

يُظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر نيسان 2026 استمرار المسار التصاعدي للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم على أساس سنوي 27.5 بالمئة. وقد ارتفع المؤشر من 745 نقطة (سنة الأساس 2021=100) في نيسان 2025 إلى 950 نقطة في نيسان 2026، وهو ما يعكس اتساع الفجوة السعرية خلال عام واحد. ويشير هذا التطور إلى بقاء الضغوط التضخمية قائمة ضمن بنية الاقتصاد السوري، إلى جانب تأثير العوامل النقدية والهيكلية التي تحدّ من استقرار المستوى العام للأسعار.

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى معدل التضخم السنوي الأعلى بنسبة 41.9 بالمئة. وتأتي هذه الزيادة مدفوعةً بشكل أساسي بالارتفاع الحاد في مجموعة إيجارات السكن الفعلية والمحتسبة التي ارتفعت بنسبة قياسية بلغت 61.5 بالمئة ومجموعة إمدادات المياه والخدمات المتعلقة بها التي ارتفعت أسعارها بنسبة 25 بالمئة، ومجموعة الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 12 بالمئة.

**الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (ي-ي-٧) للأسعار في سوريا خلال الفترة (نيسان 2025 – نيسان 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)**

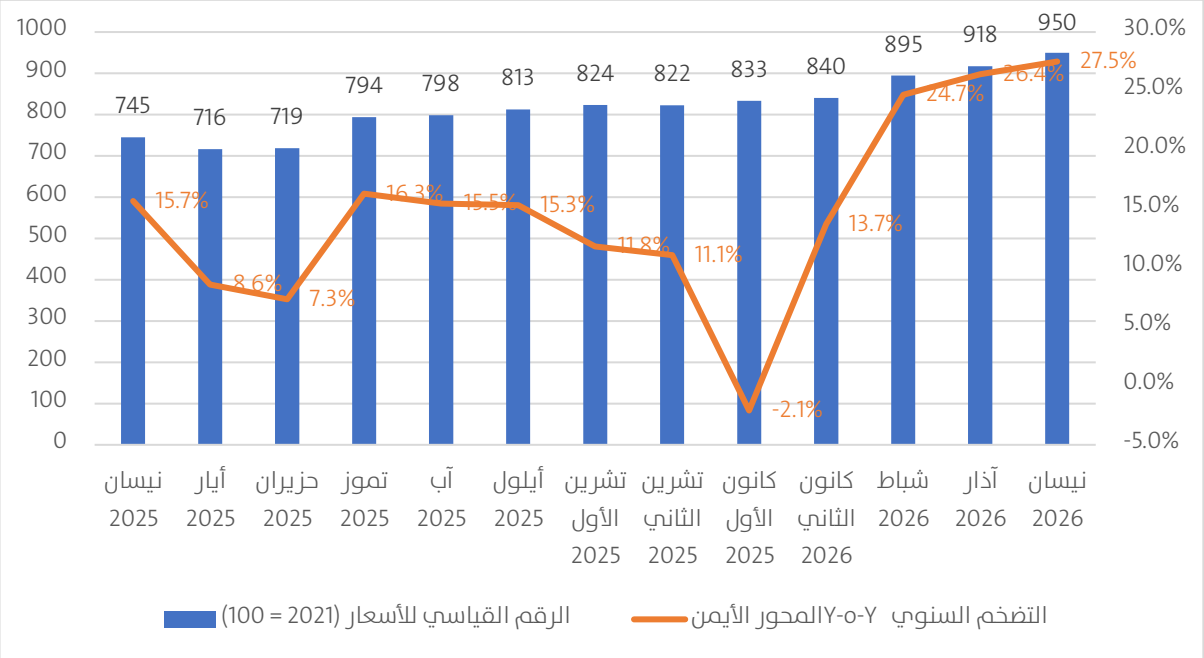


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الدخان والتبغ بنسبة 33.9 بالمئة، نتيجة ارتفاع أسعار الدخان المصنع محلياً، وارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 27.8 بالمئة، نتيجة ارتفاع كلفة التعليم الخاص واتساع الاعتماد على الدروس الخصوصية والخدمات التعليمية غير المدعومة، في سياق إعادة هيكلة تمويل التعليم مع توجهات الحكومة نحو الخصخصة وتحرير الأسواق دون ضوابط كافية. وكانت الزيادة كبيرة رغم إعادة هيكلة بعض المؤسسات التعليمية ومواءمة الرسوم مع تسعيرات الجامعات الحكومية والخاصة في الموسم الدراسي الحالي 2026-2027.

وارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 28 بالمئة، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 25 بالمئة، وأسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 22 بالمئة.

**الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر نيسان 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)**

| # | المجموعة | الرقم القياسي نيسان 2025 | الرقم القياسي آذار 2026 | الرقم القياسي نيسان 2026 | التضخم السنوي (Y-o-Y) | التضخم الشهري (M-o-M) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جميع السلع | **745** | **918** | **950** | **%27.5** | **%3.5** |
| 1 | الأغذية والمشروبات غير الكحولية | 571 | 694 | 697 | %22.0 | %0.4 |
| 2 | الدخان والتبغ | 446 | 598 | 597 | %33.9 | %0.1- |
| 3 | الملابس والأحذية | 597 | 623 | 649 | %8.6 | %4.1 |
| 4 | السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز | 1216 | 1,628 | 1,725 | %41.9 | %6.0 |
| 5 | التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة | 495 | 583 | 617 | %24.7 | %5.1 |
| 6 | الصحة | 763 | 826 | 833 | %9.2 | %0.9 |
| 7 | النقل | 951 | 881 | 916 | %3.7- | %3.5 |
| 8 | الاتصالات | 206 | 202 | 201 | %2.3- | %0.3- |
| 9 | الترويح والثقافة | 512 | 481 | 500 | %2.3- | %4.1 |
| 10 | التعليم | 726 | 873 | 927 | %27.8 | %6.3 |
| 11+12 | سلع وخدمات متنوعة | 716 | 874 | 918 | %28.2 | %5.1 |

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

من جانب آخر، شهدت بعض مجموعات الاستهلاك تراجعاً في أسعارها على أساس سنوي، حيث انخفضت أسعار مجموعة النقل بنسبة 3.7 بالمئة، وأسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 2.3 بالمئة، وأسعار مجموعة الترويح والثقافة بنسبة 2.3 بالمئة. إن السبب الحقيقي لانخفاض أسعار مجموعة النقل هو قيام الحكومة بتخفيض أسعار المحروقات في تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء بعد اعتماد تسعيرة مرتفعة جداً للمحروقات طيلة الفترة التي تلت سقوط النظام[12]، كما أدى فتح استيراد السلع الاستهلاكية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الهواتف المحمولة، وانضمام مناطق جديدة إلى الشبكات المحلية بالنسبة للاتصالات (إدلب وريف حلب) بدلاً من المخدمات الأجنبية (آيلوكس وتروكس) ذات التكاليف المرتفعة نسبياً.

[12] في العاشر من كانون الأول 2024 تم رفع أسعار البنزين المدعوم ليصبح 1.294 دولار أمريكي، ثم خُفض إلى 1.16 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، واستمر هذا السعر في عام 2025 إلى أن تم تخفيضه إلى 0.85 دولار أمريكي في 12 تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء. أما مازوت التدفئة والنقل فرفع إلى 1.069 دولار أمريكي في 10 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 1.028 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 0.75 دولار أمريكي في تشرين الثاني 2025. وقد ساهم تخفيض سعر البنزين في تخفيض أجور النقل الداخلي والنقل بين المحافظات.

## 3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 3.5 بالمئة خلال نيسان 2026، نتيجة عوامل متداخلة أبرزها تقلب سعر الصرف، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وقرارات الاستيراد. وسجلت جميع مجموعات الاستهلاك الرئيسية تغييرات على أساس شهري تراوحت بين الانكماش والارتفاع، بما يشير إلى استمرار التباين وازدياد الضغوط السعرية بشكل خاص في السلع والخدمات الأساسية. فقد ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 6.3 بالمئة وأسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 6 بالمئة، وأسعار مجموعة التجهيزات المنزلية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.1 بالمئة، وأسعار مجموعة الترويح والثقافة بنسبة 4.1 بالمئة، وأسعار مجموعة النقل بنسبة 3.5 بالمئة، فيما انخفضت أسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 0.3 بالمئة وأسعار مجموعة الدخان والتبغ بنسبة 0.1 بالمئة.

**الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر نيسان 2026 (بالنسب المئوية)**

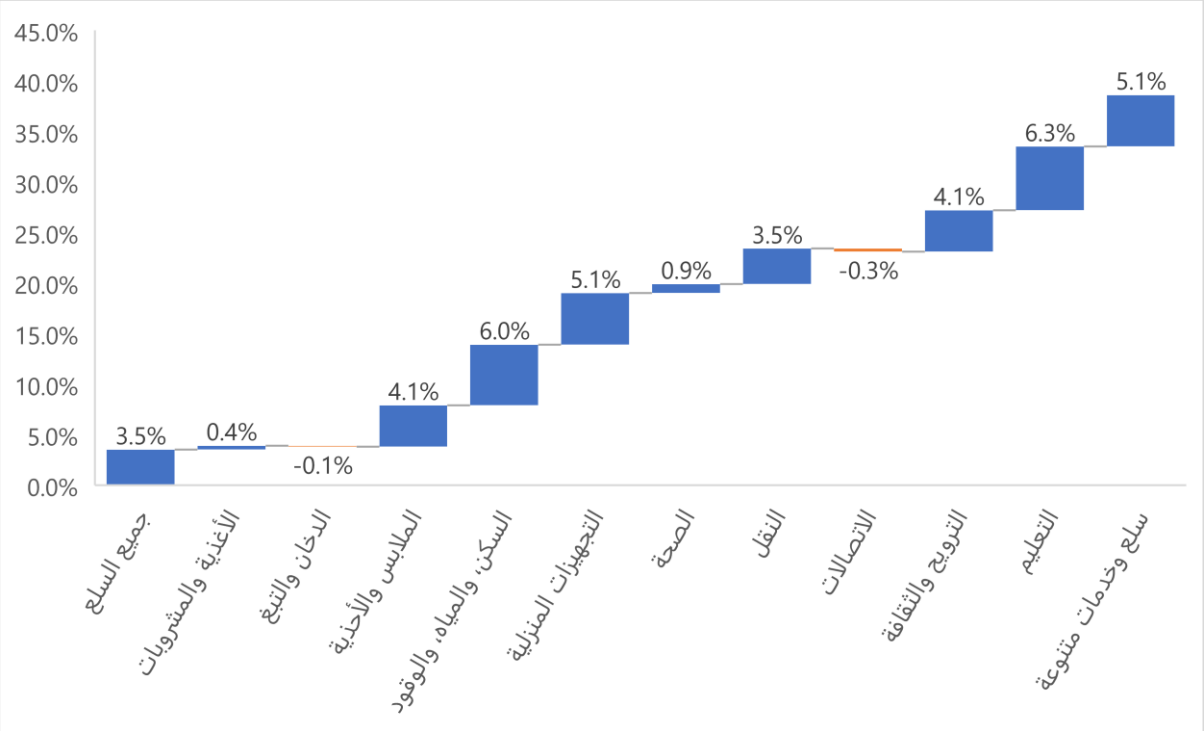


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

## 3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر نيسان 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر آذار السابق. وتكتسب هذه القراءة أهمية خاصة لأن تضخم نيسان اتجه أساساً نحو الخدمات غير القابلة للتداول، مثل التعليم والسكن والطاقة والخدمات المتنوعة، أكثر من اتجاهه نحو الغذاء.

### 3.1.1. مجموعة التعليم

سجلت مجموعة التعليم ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 6.3 بالمئة خلال شهر نيسان 2026، مدفوعةً بصورة رئيسية بزيادة الإنفاق على الدروس الخصوصية في ظل اقتراب امتحانات طلاب الشهادات الأساسية وتراجع جودة العملية التعليمية واتساع اعتماد الأسر عليها كوسيلة لتعويض الفاقد التعليمي. كما أسهم تأخر رواتب المعلمين وتدني مستوياتها الحقيقية في تعزيز هذا الاتجاه، من خلال دفع شريحة متزايدة من الكوادر التعليمية نحو الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر دخل إضافي. ومع ذلك، جاء أثر هذه العوامل أقل حدة مما كان متوقعاً نتيجة قرار الحكومة الانتقالية توحيد الرسوم الجامعية بين مختلف المناطق السورية، وهو ما انعكس على خفض كبير في رسوم التعليم الحكومي في مناطق شمال غرب سوريا من مستويات تراوحت بين 150 و 300 دولار سنوياً إلى رسوم رمزية لا تتجاوز 60 ألف ليرة سورية[13]. وفي المقابل، أُخضعت رسوم الجامعات الخاصة لإطار تنظيمي أكثر وضوحاً، حيث استقرت تكلفة الساعة الدراسية عند 45 دولاراً للاختصاصات الطبية، وبين 20 و 25 دولاراً للاختصاصات النظرية.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات في قطاع التعليم العالي، لا يزال التعليم ما قبل الجامعي يشهد ضغوطاً سعرية متزايدة ترتبط بضعف الرقابة على رسوم المدارس الخاصة وتفاوتها الكبير بين مؤسسة وأخرى. فقد بلغ متوسط رسوم تسجيل طالب المرحلة الثانوية في الفرع العلمي نحو 8.15 ملايين ليرة سورية سنوياً، فيما تجاوزت في بعض المدارس 20 مليون ليرة سورية، وذلك دون احتساب تكاليف النقل والقرطاسية واللوازم التعليمية الأخرى. ويعكس هذا الواقع تنامي العبء المالي الذي تتحمله الأسر للحصول على التعليم، واتساع الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص في ظل استمرار محدودية القدرة التنظيمية والرقابية على سوق الخدمات التعليمية.

[13] قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلق بـ توحيد رسوم التعليم الجامعي للعام الدراسي 2025-2026

### 3.1.2. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

استمرت الضغوط التضخمية في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى خلال شهر نيسان 2026، التي سجلت ارتفاعاً شهرياً إجمالياً كبيراً بنسبة 6 بالمئة مقارنة بشهر آذار المنصرم. ويعكس هذا التسارع السعري حالة من عدم الاستقرار في تكاليف الاحتياجات الأساسية.

وعلى صعيد المجموعات الفرعية لها، تصدرت مجموعة إمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتعلقة بالمسكن بنسبة ارتفاع 7.4 بالمئة، تلتها مباشرة مجموعة الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة ارتفاع 6.3 بالمئة، وارتبطت هذه الارتفاعات بارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية لكون المحروقات تسعر بالدولار، وارتفعت أسعار مجموعة أعمال صيانة المسكن وإصلاحها بنسبة 5.7 بالمئة، وارتبط هذا الارتفاع بالتوترات الإقليمية وارتفاع كلف النقل والطاقة ، حيث ارتفعت أسعار الحديد والاسمنت والدهان وكل ما يتعلق بالبناء والتشييد. أما عقود إيجار المساكن (الفعلية والمحتسبة) فارتفعت بنسبة 5.9 بالمئة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى قفزة في متوسط القيمة الإيجارية الشهرية للمسكن على مستوى البلاد، لتصل إلى قرابة 2.38 مليون ليرة سورية بعد أن كانت مستقرة عند حدود 2.27 مليون ليرة في الشهر السابق.

### 3.1.3. مجموعة النقل

سجلت مجموعة النقل ارتفاعاً في رقمها القياسي بنسبة 3.5 بالمئة في شهر نيسان 2026 مقارنةً بالشهر السابق. فوصل سعر ليتر البنزين الرسمي لحدود 10500 ليرة سورية بدلاً من 10050 ليرة سورية، ووصل سعر البنزين الحر إلى 12200 ليرة سورية مقارنةً بـ 11900 الشهر السابق. كان للحرب الإقليمية الدائرة في المنطقة دور في تقليص المعروض من المحروقات في أسواق المنطقة، مع ذلك حافظت الحكومة الانتقالية على تثبيت أسعار المحروقات بالدولار، إلا أنها تعتمد سعر صرف خاص أعلى من سعر السوق عند تسعير البنزين والمازوت في محطات الوقود بالليرة السورية.

## 3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

تعكس بيانات التضخم الشهري لشهر نيسان 2026 (3.5 بالمئة) استمرار حالة الضغط التضخمي في مختلف المحافظات السورية، وذلك في أعقاب موجة التضخم المرتفعة المسجلة في شباط (6.5 بالمئة) وآذار (2.6 بالمئة). إلا أن هذا الاستمرار جاء متبايناً مكانياً، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية وأنماط الارتباط النقدي والتجاري بين المناطق.

برزت مجموعة من المحافظات بمستويات تضخم مرتفعة، حيث سجلت اللاذقية (6.9 بالمئة) وحلب (5.5 بالمئة) وحمص (5.4 بالمئة) ودرعا (5.3 بالمئة) وإدلب (4.4 بالمئة). ويشير ذلك إلى وجود محركات تضخم محلية، ترتبط بعوامل مثل تكاليف النقل، وارتفاع تكاليف الطاقة والسكن، إضافة إلى التأثيرات غير المتكافئة للتغيرات النقدية.

**الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر نيسان 2026 (بالنسب المئوية)**

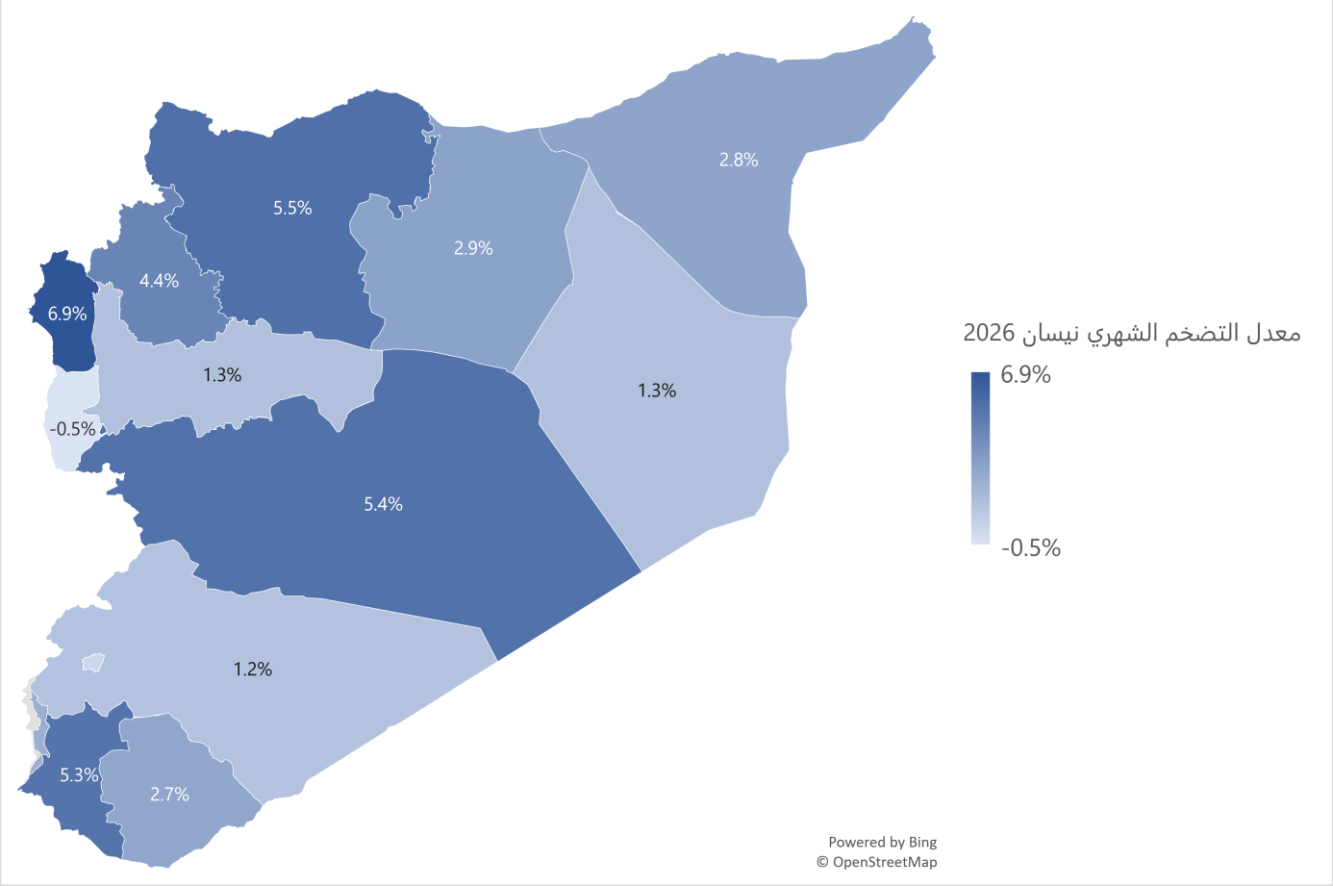


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وتبرز مناطق شمال غرب سوريا، ولا سيما إدلب (4.4 بالمئة) وريف حلب (1.7 بالمئة)، بوصفها الأكثر تعرضاً للضغوط التضخمية المرتبطة بالعوامل الخارجية، نتيجة اعتمادها على الليرة التركية. فقد أدى تراجع قيمة الليرة التركية في سياق التوترات الإقليمية إلى انتقال مباشر للضغوط التضخمية عبر أسعار السلع المستوردة، خاصة الغذائية والوقود، ما يفسر استمرار مستويات التضخم المرتفعة في هذه المناطق.

أما في شمال شرق سوريا، فإن تسجيل الرقة معدل تضخم (2.9 بالمئة)، والحسكة (2.8 بالمئة) ودير الزور (1.3 بالمئة)، يعكس ديناميكيات مختلفة، حيث تلعب التحولات الإدارية، واختناقات الأسواق المحلية، وارتفاع تكاليف السكن والنقل والوقود دوراً أساسياً في تغذية التضخم.

بصورة عامة، يعكس التضخم تعددية الأنظمة النقدية والاقتصادية داخل البلاد. فبينما تميل بعض المناطق إلى الاستقرار النسبي، تبقى مناطق أخرى أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خصوصاً تلك المرتبطة بعملات أجنبية أو شبكات إمداد غير مستقرة، ما يعمق التفاوتات المعيشية ويؤكد على الطابع غير المتكافئ للتضخم عبر الجغرافيا السورية.

## 4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية

تكشف نتائج معامل الاختلاف[14] على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال نيسان 2026 عن استمرار وجود تباينات مكانية ملموسة في الأسعار بين المحافظات السورية، إلا أن هذه التباينات لا تتوزع بصورة متجانسة بين مختلف المجموعات الاستهلاكية. فقد سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود أعلى مستوى من الاختلاف السعري بين المحافظات بمعامل بلغ 0.70، تلتها مجموعتا التعليم والنقل بمعاملات بلغت 0.61 و 0.60 على التوالي، ما يعكس الطبيعة المحلية لهذه الخدمات وارتباطها المباشر بتكاليف التشغيل والبنية التحتية ومستويات الدخل والطلب في كل محافظة. وتؤكد هذه النتائج أن الأسواق السورية تشهد درجة أعلى من التجزؤ في الخدمات غير القابلة للتداول مقارنة بالسلع القابلة للنقل والتبادل بين المناطق. ففي حين يمكن للسلع الغذائية والصناعية الاستفادة من تدفق التجارة وتوحيد إدارة المعابر والرسوم الجمركية، تبقى أسعار السكن والتعليم والنقل أكثر ارتباطاً بالظروف المحلية، بما في ذلك تكاليف الطاقة والأجور وتوافر الخدمات. ويتجلى ذلك بوضوح في القطاع العقاري، حيث بلغ متوسط الإيجار الشهري نحو 8.16 مليون ليرة سورية في دمشق مقابل 2.32 مليون ليرة في اللاذقية و 1.5 مليون ليرة في درعا و 700 ألف ليرة في القنيطرة، ما يعكس اتساع الفوارق المكانية في تكاليف المعيشة بين المحافظات.

في المقابل، سجلت مجموعات الاتصالات (0.35)، والملابس والأحذية (0.40)، والتبغ (0.40)، والسلع والخدمات المتنوعة (0.43) أدنى مستويات الاختلاف السعري، في حين بقي التباين في مجموعة الأغذية والمشروبات عند مستوى مرتفع (0.51). وتشير هذه النتائج إلى أن السلع القابلة للتداول والمستوردة تميل إلى تحقيق درجة أعلى من التقارب السعري بين المحافظات نتيجة خضوعها لسلاسل توريد وأسواق استيراد مشتركة. ويبرز هذا النمط بصورة خاصة في السلع الغذائية الأساسية كالسكر والأرز، التي تتحدد أسعارها بصورة رئيسية وفق أسعار الاستيراد وسعر الصرف، ما يحد من أثر الخصوصيات المحلية على تسعيرها. ويمكن تفسير هذا التقارب أيضاً بسياسات تحرير التجارة والاستيراد التي عززت اندماج الأسواق السلعية نسبياً خلال الفترة الماضية. ومع ذلك، فالفروقات كبيرة في أسعار السلع المنتجة محلياً كاللحوم

[14] تمت معايرة الأسعار على مستوى المحافظات من خلال تحويل أسعار كل سلعة وخدمة إلى مؤشر سعري نسبي بحيث يساوي المتوسط الوطني 100 نقطة، بما يسمح بإزالة أثر اختلاف المستويات السعرية المطلقة والتركيز على الفروقات النسبية بين المحافظات. وبعد المعايرة، تم احتساب معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) بوصفه نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي للمؤشرات السعرية. ويُستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التباين المكاني للأسعار؛ فكلما اقتربت قيمته من الصفر دلّ ذلك على تقارب الأسعار وارتفاع درجة اندماج الأسواق، بينما تشير القيم المرتفعة إلى وجود فروقات سعرية أكبر بين المحافظات وارتفاع درجة التجزؤ المكاني للأسواق.

والخضروات والفواكه، حيث يتراوح سعر الكيلو غرام من لحم الغنم بين 250 و 280 ألف ليرة سورية في دمشق وريفها واللاذقية وطرطوس، و بين 150 و 175 ألف ليرة سورية في حمص وحماة ودرعا، وبين 110 و 125 ألف ليرة سورية في دير الزور والرقة والحسكة. ولا تزال بعض السلع الأساسية تخضع لتدخلات إدارية تؤدي إلى خلق فروقات سعرية بين المناطق، كما هو الحال في مادة الخبز التي تتأثر أسعارها باختلاف سياسات الدعم والتسعير بين مناطق الحكومة الانتقالية ومناطق الإدارة الذاتية، بما يوضح استمرار دور السياسات العامة في تشكيل جزء من الفروقات السعرية بين المحافظات.

**الشكل (4): معامل الاختلاف على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال شهر نيسان 2026**

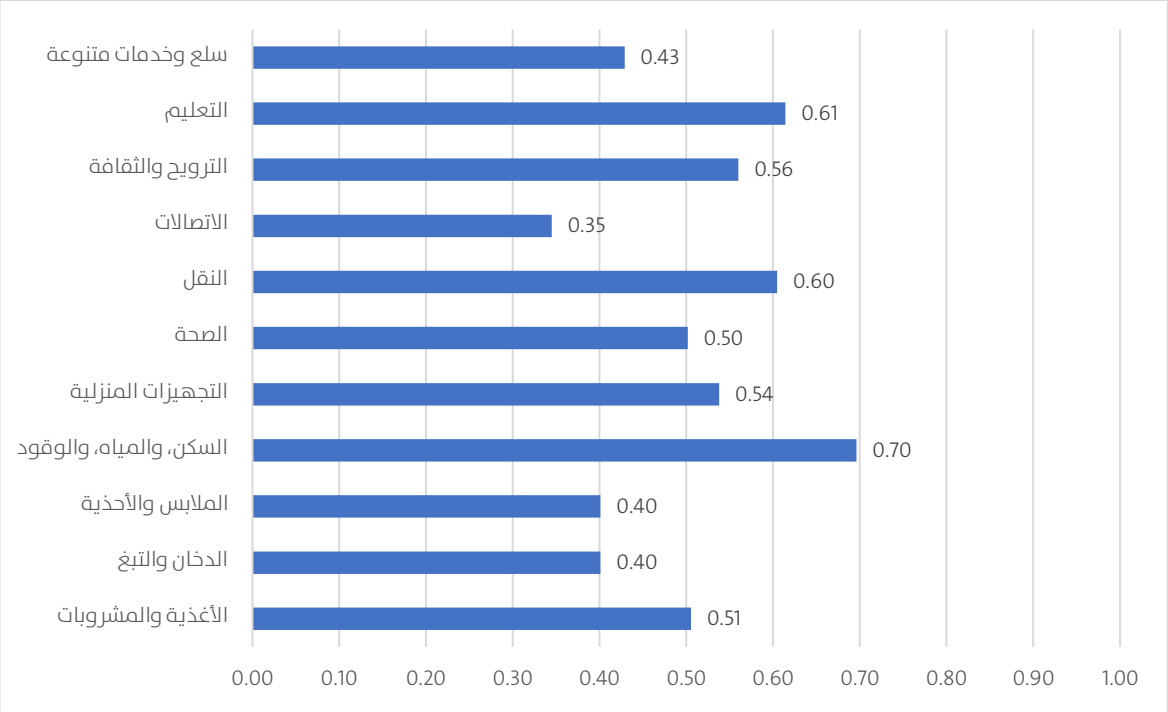


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كما تكشف النتائج عن أنماط أكثر تعقيداً في بعض المجموعات الاستهلاكية التي تقع بين السلع والخدمات من حيث طبيعة التسعير والتوريد. فقد سجلت مجموعة التجهيزات المنزلية معامل اختلاف بلغ 0.54، بينما بلغ في مجموعة الترويح والثقافة 0.56، وهي مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بالسلع الأساسية. ويعكس ذلك استمرار الانقسام في بنية الأسواق المحلية وأنماط الوصول إلى السلع والخدمات بين المحافظات. فمن جهة، تعتمد محافظات إدلب وريف حلب والرقة ودير الزور والحسكة بدرجات متفاوتة على تدفقات السلع المستوردة منخفضة التكلفة عبر الحدود، الأمر الذي أسهم في استقرار نسبي لأسعار العديد من السلع المعمرة. ومن جهة أخرى، تعتمد المحافظات الأخرى بصورة أكبر على المنتجات المحلية التي تأثرت بارتفاع تكاليف الإنتاج بعد تحرير أسعار حوامل الطاقة وتزايد تكاليف النقل والخدمات اللوجستية. كما يرتبط التباين المرتفع في مجموعة الترويح والثقافة بالفروقات الكبيرة في مستويات الدخل والقدرة الشرائية وتوزع المرافق الثقافية والترفيهية بين المحافظات، ما يجعل هذه المجموعة أكثر حساسية للاختلافات الاقتصادية المحلية.

أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت دمشق أعلى معامل اختلاف بلغ 0.85، تلتها الحسكة (0.70) ومدينة حلب (0.65) واللاذقية (0.63)، في حين سجلت إدلب أدنى قيمة بلغت (0.35). وتعكس هذه الفروقات تراكب مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والجغرافية التي تشكل أنماط التسعير المحلية، بما في ذلك تعدد العملات، واختلاف أنظمة الدعم، وتباين مستويات الدخل والبنية الاقتصادية بين المحافظات. وتشير هذه النتائج بمجملها إلى أن التباين السعري في سوريا خلال نيسان 2026 أصبح يرتبط بدرجة أكبر بقطاع الخدمات والمرافق العامة أكثر من ارتباطه بالسلع الأساسية.

فبينما أظهرت مجموعات الأغذية والمشروبات والصحة والتجهيزات المنزلية معاملات اختلاف متوسطة تراوحت بين 0.50 و 0.54، استمرت المجموعات المرتبطة بالسكن والطاقة والتعليم والنقل في قيادة الفروقات المكانية بين المحافظات. ويعكس ذلك انتقال جزء متزايد من الضغوط التضخمية من الأسواق السلعية إلى القطاعات الخدمية والتنظيمية، حيث تؤدي اختلافات البنية المؤسسية، وتكاليف التشغيل، ومستويات الدعم، وآليات التسعير المحلية إلى إنتاج أنماط متباينة من تكاليف المعيشة بين المحافظات. كما أن تعدد العملات بين المناطق، ومحاولات الحكومة الانتقالية توحيد الأطر السعرية للسلع والطاقة والخدمات، أسهما في تقليص جزء من الفجوات المكانية، إلا أن هذا التقارب تحقق غالباً عند مستويات سعرية مرتفعة. ومن ثم، فإن استمرار هذه الفجوات يشير إلى أن عملية اندماج الأسواق السورية ما تزال غير مكتملة، وأن التحسن النسبي في تدفق السلع بين المناطق لم ينعكس بالدرجة نفسها على الخدمات الأساسية والمرافق العامة التي باتت تمثل المصدر الرئيسي للتباين المكاني في مستويات الأسعار.

**الشكل (5): معامل الاختلاف على مستوى المحافظات والمناطق خلال شهر نيسان 2026**

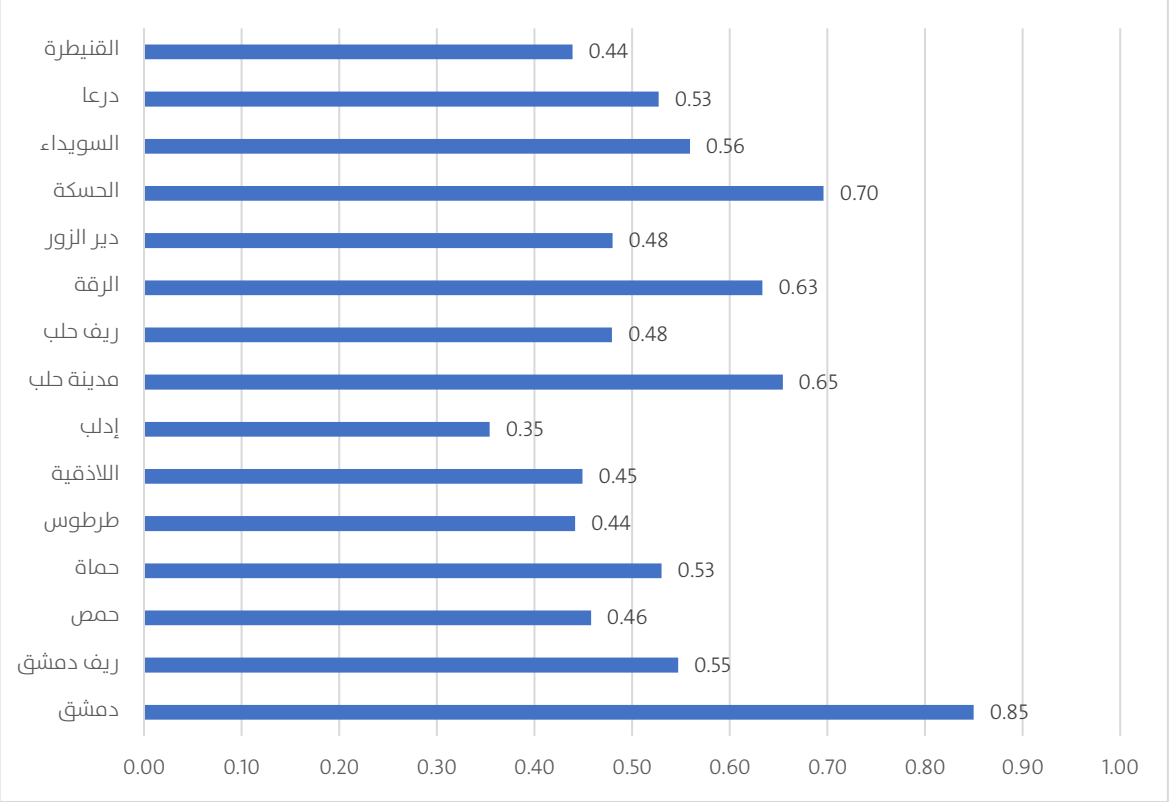


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تشير هذه النتائج إلى أن التفاوت السعري في سوريا لم يعد محكوماً فقط بمدى توفر السلع أو اختلاف أسعار الصرف، بل بات مرتبطاً بصورة متزايدة بكلفة الخدمات المحلية والمرافق العامة، أي بالقطاعات التي يصعب نقلها بين المحافظات أو تعويضها بالاستيراد. وهذا يعني أن إعادة هيكلة المرافق العامة، إذا لم تُضبط اجتماعياً، قد تزيد التفاوت المكاني في الوصول إلى الكهرباء والمياه والتعليم والنقل.

## 5. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل المساهمة في التضخم الشهري لشهر نيسان 2026 أن الضغوط السعرية على المستوى الوطني (3.5 بالمئة) تركزت بمعظمها في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (75.7 بالمئة)، فيما ساهمت بقية مجموعات الاستهلاك مجتمعة بنسبة 24.3 بالمئة من تضخم شهر نيسان. للشهر الثالث على التوالي. بقي الثقل الأكبر لمجموعة السكن والطاقة، بما يعكس انتقال الصدمات المرتبطة بتكاليف الخدمات الأساسية والطاقة إلى المستوى العام للأسعار. كما كانت مساهمة قطاع النقل واضحة في تضخم هذا الشهر ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الحكومة على أسعار صرف قريبة من السوق الموازية عند تعديل أسعار المحروقات، مما أدى إلى انتقال سريع للزيادة إلى كلف النقل والإنتاج والمعيشة.

إن ارتفاع مساهمة السكن والطاقة إلى 75.7 بالمئة من التضخم الشهري يعني أن الأسر لا تواجه مجرد ارتفاع في أسعار سلع منفردة، بل زيادة في الكلفة الثابتة للمعيشة. وهذا النوع من التضخم أكثر خطورة اجتماعياً لأنه يترك هامشاً محدوداً أمام الأسر لتعديل استهلاكها، وينتقل سريعاً إلى النقل والإنتاج والخدمات.

**الشكل (6): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر نيسان 2026 (بالنسب المئوية)**

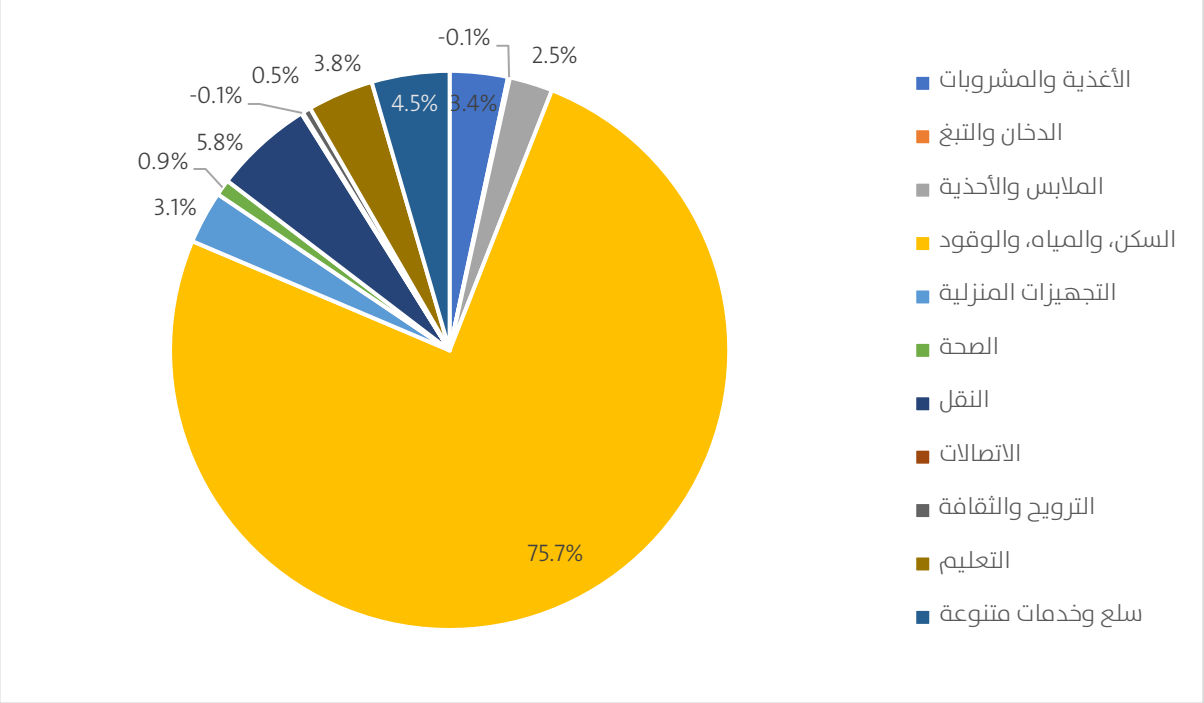


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

## 6. التغيرات في أسعار الصرف

واصل مصرف سوريا المركزي خلال نيسان 2026 سياسة تثبيت سعر الحوالات والصرافة عند 11055 ليرة سورية للدولار حتى 25 نيسان، قبل رفعه إلى 11300 ليرة في 26 نيسان. غير أن السوق الموازية تحركت في اتجاه مختلف، إذ ارتفع متوسط سعر الدولار إلى نحو 12922 ليرة، مقارنة بنحو 11930 ليرة في آذار، بما يعكس تراجع قيمة الليرة السورية واتساع الضغوط النقدية. وتكمن أهمية هذه الفجوة في أنها لا تبقى مسألة نقدية فقط، بل تتحول إلى كلفة إنتاج وتسعير، لأن المستوردين والتجار يسعرون على أساس المخاطر المتوقعة لا على أساس السعر الرسمي وحده. وفي الوقت نفسه، شهدت الليرة التركية تراجعاً بنسبة 2.1 بالمئة أمام الدولار الأميركي، إذ انخفض متوسط قيمتها من 44.2 ليرة تركية للدولار في آذار إلى 45.16 ليرة في نيسان، بما يعكس استمرار الضغوط النقدية التي تواجه العملات المستخدمة في الأسواق السورية خلال الفترة المدروسة.

ارتبط تراجع الليرة السورية خلال نيسان 2026 بمجموعة من العوامل النقدية والتجارية المتداخلة، في مقدمتها اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، وارتفاع الطلب على الدولار لتمويل الواردات في ظل استمرار تحرير التجارة، إلى جانب تنامي الطلب الاحترازي على العملات الأجنبية مع تصاعد الضغوط المعيشية وتوقعات التضخم. كما ساهم تراجع الليرة التركية، المستخدمة في أجزاء من شمال سوريا، في زيادة الضغوط على البيئة النقدية المحلية.

**الشكل (7): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال نيسان 2026**

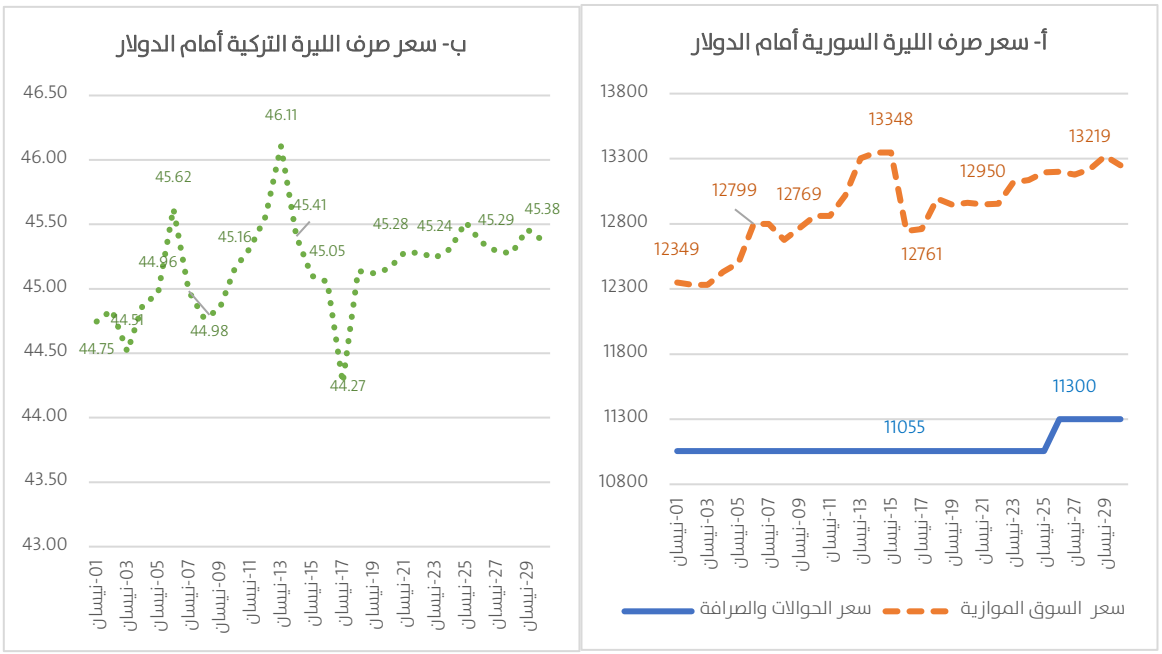


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

## 7. الأجور في سوريا

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.13 مليون ليرة سورية في شهر نيسان 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.29 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 3 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر. تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بإنتاجية العمالة، مما يُرّسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان. كما يُلاحظ وجود تباين في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني. وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة (عمال المياومة) هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

لم تُصرف الزيادة على الرواتب خلال شهر نيسان، إذ أصدرت وزارة المالية في 7 أيار 2026 التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026 الخاص بزيادة الأجور والرواتب. ونصّت هذه التعليمات على احتساب الزيادة على أصل الراتب فقط، مع رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1.256 مليون ليرة سورية، على أن يبدأ صرف الزيادة خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار 2026. كما استُثني من الاستفادة منها العاملون السابقون في حكومة الإنقاذ[15]، والموظفون الذين حصلوا على زيادات نوعية بموجب المرسوم رقم 68 لعام 2026، إضافة إلى أصحاب المعاشات التقاعدية النافذة قبل صدور المرسوم. توضح هذه المعطيات أن مشكلة الأجور في نيسان لم تكن فقط في انخفاض مستواها، بل أيضاً في توقيت تنفيذ الزيادة وآلية احتسابها واستثناءاتها. فعدم صرف الزيادة خلال الشهر، واحتسابها على أصل الراتب فقط، يعني أن أثرها التعويضي سيأتي متأخراً، في حين أن الأسعار وخطوط الفقر كانت قد ارتفعت بالفعل. كما أن الاستثناءات الواسعة من الاستفادة منها تطرح سؤال العدالة الأجرية داخل القطاع العام وبين المناطق.

**الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر نيسان 2026 (بالليرة السورية)**

| | مناطق النظام سابقاً | مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً | مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة) | سوريا |
|---|---|---|---|---|
| **أ- العاملين في القطاع العام** | | | | |
| أجور الموظف (دكتور جامعي) | 3030000 | 5617196 | 3090000 | 3324743 |
| أجور الموظف (جامعي) | 935000 | 2360825 | 1060000 | 1134794 |
| أجور الموظف (تعليم أساسي) | 859028 | 1390697 | 1040000 | 943901 |
| **ب- العاملين في القطاع الخاص** | | | | |
| أجور مدير شركة | 3945584 | 6732830 | 5160750 | 4574429 |
| أجور العامل في محل تجاري | 1160765 | 1932490 | 1100000 | 1288965 |
| **ج- العاملين في القطاع المدني** | | | | |
| أجور الموظف (جامعي) | 2644744 | 4711734 | 3953000 | 3082310 |

[15] يقصد بذلك العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية المشمولين بأحكام القانون الأساسي رقم 53 لعام 2021 الصادر عن حكومة الإنقاذ السورية (سابقاً). وفق المادة 2 للتعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

عند المقارنة الجغرافية، يتضح وجود تباين بنيوي في نظم الأجور بين مناطق الشمال الغربي وبقية المناطق السورية. ففي إدلب وريف حلب، حيث تسود الدولرة، يتقاضى العاملون أجورهم بالدولار الأمريكي ضمن نطاق يتراوح بين 200 و 1000 دولار بحسب الموقع الوظيفي ويصل في بعض الحالات لحدود أعلى بأضعاف، في حين يخضع سلم الأجور في باقي المناطق لإطار موحد بالليرة السورية. وحتى بعد تطبيق الزيادة المعلنة، تتراوح الأجور بين 1280000 ليرة و 1400000 ليرة سورية، أي ما يعادل نصف الحد الأدنى السائد في الشمال، الأمر الذي يعكس فجوة واضحة في مستويات الدخل ويطرح إشكاليات تتعلق بالعدالة المكانية في توزيع الأجور.

## 8. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[16] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر نيسان 2026 إلى 3.34 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 5.26 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 7.26 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحلب وحمص وإدلب وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء ودير الزور والحسكة واللاذقية والقنيطرة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر نيسان 2026.

**الشكل (8): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر نيسان 2026 (مليون ليرة سورية)**

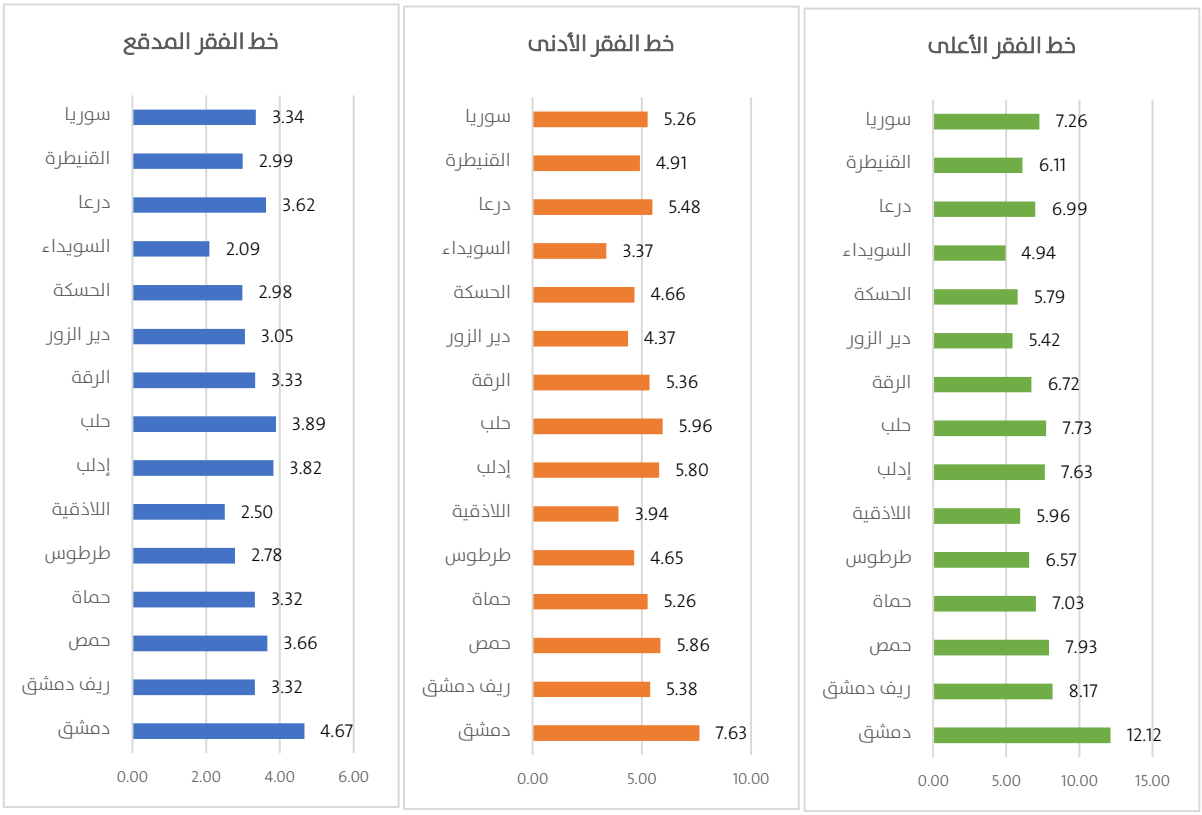


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[16] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

يكشف تحليل نسب تغطية الأجور لخطوط الفقر في سوريا عن اختلالات هيكلية عميقة في مستوى كفاية الدخل، تتجلى بصورة خاصة في القطاعين العام والخاص. فعلى المستوى الوطني، لا تغطي أجور الموظفين الجامعيين في القطاع الحكومي سوى 33.9 بالمئة من خط الفقر المدقع، ما يعني وجود فجوة دخل تبلغ 66.1 بالمئة. وتتسع هذه الفجوة بشكل أكبر عند المقارنة بخط الفقر الأعلى، حيث لا تتجاوز نسبة التغطية 15.6 بالمئة. أما في القطاع الخاص، فتغطي الأجور نحو 38.5 بالمئة من خط الفقر المدقع و 17.8 بالمئة فقط من خط الفقر الأعلى، الأمر الذي يعكس محدودية قدرة الأجور السائدة على تأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

وتبرز حدة الأزمة بصورة أوضح في القطاع العام، إذ لم يعد الأجر الحكومي قادراً إلا على تغطية نحو ثلث تكلفة سلة خط الفقر المدقع، بما يعكس التآكل الكبير في قيمته الحقيقية نتيجة سنوات طويلة من التضخم وتراجع القوة الشرائية. كما تظهر البيانات أن جميع الفئات الوظيفية، بما فيها العاملون في القطاع الخاص، ما تزال دون خط الفقر الأعلى، وهو ما يشير إلى أن شريحة واسعة من الأسر السورية تواجه صعوبات في تأمين احتياجاتها الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والسكن والنقل.

في المقابل، يسجل القطاع المدني المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي مستويات دخل أعلى نسبياً، إذ تغطي أجوره نحو 92.2 بالمئة من خط الفقر المدقع. ويعكس هذا التفاوت اتساع الفجوة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويشير إلى أن الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي أصبح عاملاً حاسماً في تحديد مستويات الرفاه الاقتصادي والقدرة على مواجهة الضغوط المعيشية في السياق السوري الراهن.

**الشكل (9): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر نيسان 2026 (بالنسب المئوية)**

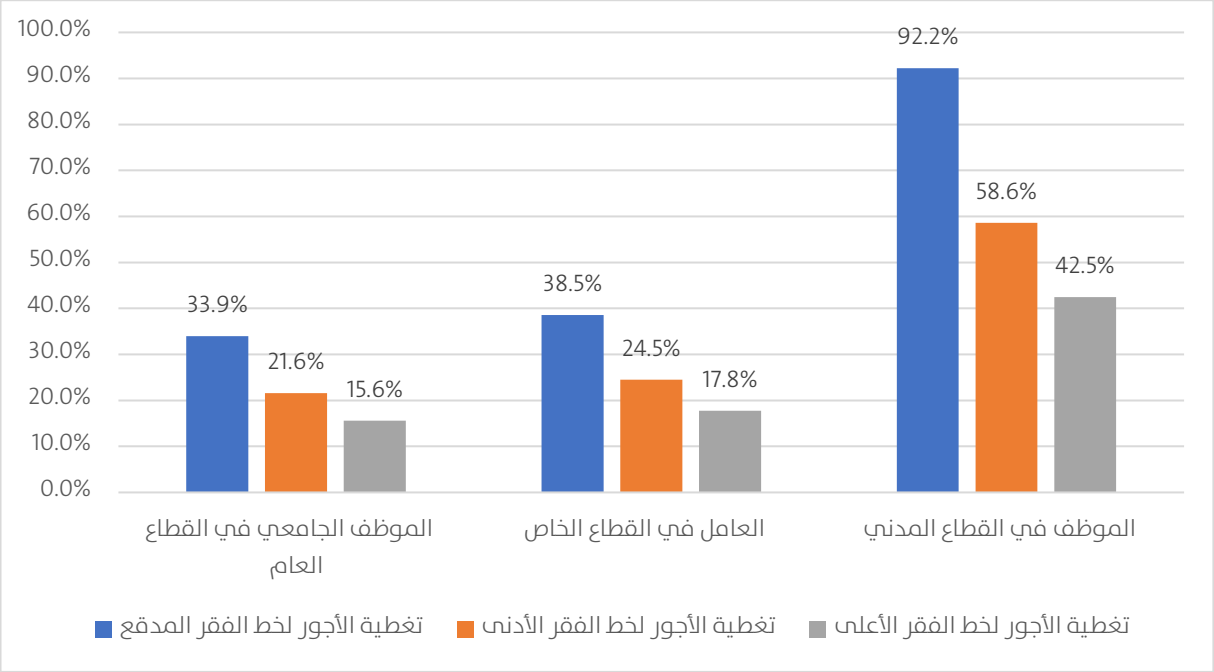


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

## 9. محاكاة أولية لتضخم أيار 2026 في أعقاب رفع أسعار المحروقات والخبز

شهد الاقتصاد السوري في أيار 2026 سلسلة من التعديلات السعرية الحكومية التي أدت إلى صدمات تضخمية متتالية .ففي السابع من أيار، تم إقرار زيادات في أسعار حوامل الطاقة (البنزين، المازوت، والغاز) بنسب تراوحت بين 17.3 بالمئة و29.4 بالمئة؛ حيث ارتفع سعر ليتر المازوت إلى 0.88 دولار، والبنزين بنوعيه "أوكتان 90" و"أوكتان 95" إلى 1.1 و 1.15 دولار على التوالي، كما ارتفعت أسعار أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي .تلا ذلك في الحادي عشر من الشهر ذاته تخفيض في وزن ربطة الخبز المدعوم من 1.2 كغ إلى 1.05 كغ، مما أسفر عن ارتفاع فعلي لسعر الكيلوغرام الواحد إلى 3809 ليرات سورية .وتأتي هذه التعديلات استكمالاً لأثر "صدمة الكهرباء" المسجلة إثر صدور فواتير الدورة السادسة من عام 2025.

ومن الناحية الإحصائية، واستناداً إلى منهجية المركز في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، من المتوقع أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 950 نقطة مسجلة في نيسان 2026 إلى 1002 نقطة في أيار 2026. ويُترجم هذا الارتفاع إلى معدل تضخم شهري قدره 5.4 بالمئة، ناتج عن الأثر المباشر للتعديلات في أسعار الطاقة والخبز فقط، مع افتراض ثبات أسعار السلع والخدمات الأخرى وعدم احتساب الآثار على الزراعة والصناعة والخدمات. وعلى مستوى المجموعات الاستهلاكية الفرعية، تشير التقديرات إلى ارتفاعات ملحوظة تتمثل في زيادة أسعار مجموعة النقل بنسبة 27 بالمئة، ومجموعة الكهرباء والغاز وأنواع الوقود بنسبة 21.6 بالمئة، ومجموعة الخبز والحبوب بنسبة 18.4 بالمئة.

وعلى المستوى المعيشي والاجتماعي، تشير التحليلات -التي استثنت انتقال الأثر التضخمي إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات اليومية- إلى ارتفاع خط الفقر المدقع للأسرة ليبلغ 3.48 مليون ليرة سورية شهرياً، وتجاوز خط الفقر الأعلى عتبة 7.55 مليون ليرة سورية. ونتيجة لهذا التضخم، ستتآكل الآثار الإيجابية لزيادة الأجور الأخيرة البالغة 50 بالمئة، مما سيحد بشدة من أثرها التعويضي على الدخل الحقيقي، خصوصاً إذا انتقلت صدمة الطاقة والخبز إلى أسعار النقل والغذاء والخدمات. ويُنذر الاستمرار في هذه السياسات الاقتصادية بتعميق مستوى الهشاشة لدى شرائح واسعة من المجتمع السوري، ولا سيما العاملين في القطاع العام، والنازحين داخلياً، وعمال المياومة، والمتقاعدين والنساء المعيلات، والأطفال العاملون، وذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل، مما يعرض الأسر لصدمات اقتصادية حادة في ظل قصور آليات الحماية الاجتماعية وتدني مستويات الدخل الفعلي.

## 10. خاتمة

تشير معطيات نيسان 2026 إلى أن التضخم في سوريا دخل مرحلة جديدة لا ترتبط فقط بتقلب سعر الصرف أو أسعار السلع الغذائية، بل بإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمرافق العامة والأسواق. فقد تزامن استمرار التضخم مع سياسات مالية ونقدية تسعى إلى تعزيز الإيرادات وضبط السيولة، ومع اتجاه مؤسسي نحو تحويل بعض المرافق والمؤسسات العامة إلى كيانات تدار بمنطق الاستقلال المالي والربحية. ويجعل ذلك من نيسان شهراً مفصلياً في فهم كيفية انتقال كلفة العجز المالي وإعادة هيكلة الخدمات إلى أسعار السكن والطاقة والتعليم والنقل والخدمات اليومية.

ويأتي هذا المسار في سياق إقليمي ودولي أوسع يرتبط بمساعي دمج الاقتصاد السوري ضمن شبكات التجارة والطاقة والاتصالات الإقليمية، والاستفادة من مشاريع الربط والنقل العابرة للحدود. ويستدعي هذا التوجه تطوير البنية التحتية والخدمات العامة واستقطاب استثمارات جديدة، الأمر الذي يفرض تحديات متزايدة تتعلق بضمان التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية من جهة، والحفاظ على القدرة على الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

وفي المقابل، تواصل الأسر السورية مواجهة ضغوط معيشية متراكمة نتيجة استمرار ارتفاع تكاليف السكن والطاقة والخدمات والنقل والتعليم والصحة، بالتزامن مع محدودية نمو الدخول الحقيقية. وقد أدى تفاعل هذه العوامل إلى اتساع الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، وتعميق مستويات الهشاشة الاقتصادية لدى شرائح واسعة من السكان، بما يفرض تحديات إضافية على الاستقرار الاجتماعي وفرص التعافي الاقتصادي المستدام.

للمساهمة في الحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز القدرة الشرائية للأسر، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتعافي الاقتصادي والنشاط الإنتاجي، تبرز مجموعة من الأولويات السياساتية التي تستدعي الاهتمام خلال المرحلة المقبلة:

1. إعادة توجيه إصلاح المرافق العامة نحو أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: ينبغي أن تستند عملية إصلاح المرافق العامة إلى اعتبارات التنمية والاستقرار الاجتماعي، وليس إلى الأهداف المالية قصيرة الأجل فقط. ويتطلب ذلك الحفاظ على دور الدولة في ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وربط أي عمليات إعادة هيكلة أو شراكات استثمارية بمعايير واضحة تضمن عدم تحميل المستهلكين أعباء إضافية، مع إعطاء أولوية لدعم القطاعات الإنتاجية وتخفيف أثر تكاليف الطاقة والنقل على السلع والخدمات الأساسية.
2. مراجعة سياسات الدعم للسلع والخدمات الأساسية: تستدعي الضغوط المعيشية المتزايدة إعادة تقييم سياسات تحرير الأسعار في قطاعات الخبز والطاقة والخدمات الأساسية، مع إعطاء أولوية لتعزيز الإنفاق على التعليم والصحة باعتبارهما من الركائز الأساسية لرأس المال البشري.
3. مواءمة سياسات الأجور مع تكاليف المعيشة: يتطلب الحد من تآكل الدخول الحقيقية اعتماد آليات دورية لمراجعة الأجور وربطها بمؤشرات الأسعار وتكاليف المعيشة، بما يسهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للعاملين ويحد من اتساع فجوة الدخل.

4. تعزيز الاستقرار النقدي وتكامل الأسواق الوطنية: من الضروري العمل على تقليص الفجوات بين أسعار الصرف المختلفة والحد من التشوهات النقدية التي تؤثر في تكوين الأسعار، بما يعزز كفاءة الأسواق، ويخفض تكاليف المعاملات، ويدعم انسياب السلع والخدمات بين مختلف المناطق السورية.
5. توسيع وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية: ينبغي تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوجيهها بصورة أكثر استهدافاً نحو الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك العمالة غير المنتظمة، والنازحون، والمتقاعدون، والأسر منخفضة الدخل، بهدف الحد من آثار ارتفاع تكاليف المعيشة وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

## 11. المراجع والمصادر


1. الثورة. (2026). *القرارات والمراسيم الرسمية*. المرسوم رقم 44 لعام 2026؛ المرسوم رقم 45 لعام 2026؛ المرسوم رقم 46 لعام 2026.
2. الجزيرة نت. (2026، 21 نيسان). اتفاقية التعاون السورية الأوروبية: حين فتحت أوروبا أسواقها لسوريا.
3. الجزيرة نت. (2026، 29 نيسان). مرفأ اللاذقية يصدر أول شحنة سيارات ترانزيت إلى أوروبا.
4. الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي. (2026، 21 نيسان). القرار رقم 235/ل.إ.
5. الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي. (2026، 22 شباط). القرار رقم 422/ح.
6. الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2026). قرار توحيد رسوم التعليم الجامعي للعام الدراسي 2025–2026.
7. الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية. (2026). نسخة المواطن من موازنة عام 2026.
8. الجمهورية العربية السورية. (2026). التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 67 لعام 2026.
9. الشرق بلومبيرغ. (2026، 1 نيسان). العراق يصدّر الوقود براً عبر سوريا للمرة الأولى منذ عقود.
10. المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا: المنهجية ومكونات سلة المستهلك وسنة الأساس 2021.
11. المركز السوري لبحوث السياسات. (2026). *قاعدة بيانات مسح أسعار المستهلك الشهري وتقديرات تكاليف المعيشة وخطوط الفقر في سوريا*.
12. المركز السوري لبحوث السياسات. (2026). المالية العامة في سوريا الانتقالية: قراءة في بنية الموازنة، الإنفاق، والدور الاجتماعي للدولة.
13. وكالة سانا. (2026، 2 نيسان). صناعة دمشق: رسوم الحماية الأردنية على المنتجات السورية ستؤثر سلباً في حركة التبادل التجاري.
14. وكالة سانا. (2026، 24 آذار). وزارة المالية تفرض سلفة ضريبية بنسبة 2% على المستوردين وتلزمهم ببراءة ذمة مسبقة.

# الملاحق

## الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر نيسان 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

| | دمشق | ريف دمشق | حمص | حماة | طرطوس | اللاذقية | إدلب | حلب | الرقة | دير الزور | الحسكة | السويداء | درعا | القنيطرة | سوريا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جميع السلع | 1,318 | 1,067 | 1,404 | 1,094 | 1,088 | 1,035 | 901 | 1,235 | 900 | 868 | 946 | 1,021 | 1,036 | 1,096 | 950 |
| الأغذية والمشروبات | 759 | 730 | 785 | 777 | 680 | 691 | 762 | 800 | 758 | 849 | 800 | 717 | 714 | 744 | 697 |
| الدخان والتبغ | 693 | 821 | 651 | 560 | 554 | 527 | 603 | 719 | 453 | 565 | 510 | 589 | 642 | 490 | 597 |
| الملابس والأحذية | 648 | 640 | 529 | 764 | 612 | 709 | 840 | 823 | 468 | 634 | 1,013 | 827 | 551 | 518 | 649 |
| السكن، والكهرباء، والوقود | 2,246 | 2,046 | 3,069 | 2,226 | 2,131 | 2,209 | 1,482 | 1,934 | 1,651 | 1,236 | 1,326 | 2,108 | 2,415 | 2,143 | 1,725 |
| التجهيزات المنزلية والصيانة | 797 | 635 | 671 | 984 | 473 | 608 | 598 | 532 | 605 | 564 | 1,199 | 512 | 800 | 618 | 617 |
| الصحة | 889 | 861 | 811 | 849 | 783 | 816 | 604 | 1,044 | 767 | 828 | 870 | 972 | 1,199 | 701 | 833 |
| النقل | 1,254 | 1,186 | 1,326 | 1,180 | 1,172 | 1,278 | 543 | 841 | 1,087 | 905 | 1,075 | 998 | 735 | 1,334 | 916 |
| الاتصالات | 331 | 330 | 330 | 331 | 328 | 328 | 44 | 327 | 330 | 333 | 335 | 333 | 332 | 329 | 201 |
| الترويح والثقافة | 434 | 653 | 518 | 393 | 361 | 492 | 625 | 651 | 648 | 594 | 533 | 525 | 508 | 328 | 500 |
| التعليم | 824 | 949 | 1,167 | 1,015 | 1,216 | 945 | 1,240 | 1,153 | 1,207 | 837 | 1,175 | 973 | 1,025 | 863 | 927 |
| سلع وخدمات متنوعة | 889 | 956 | 1,079 | 878 | 917 | 703 | 810 | 906 | 929 | 815 | 971 | 1,014 | 934 | 1,576 | 918 |

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org